رئيس المعاهدة يدين الاستخدام المبلغ عنه للألغام
ويدعو إلى الوقف الفوري لاستخدامها

جنيف وطرابلس 1 يونيو 2020 - أعرب رئيس المعاهدة التاريخية لمكافحة الألغام الأرضية ، التي تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد ، عن القلق بعد الإبلاغ عن استخدام هذه الأسلحة في ليبيا ، ودعا إلى اتخاذ تدابير لحماية أرواح المدنيين الأبرياء. وتأتي التعليقات في أعقاب تقارير من بينها تقرير من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) بشأن الألغام المضادة للأفراد ذات طبيعة مرتجلة التي تركت في منطقتي عين زارة وصلاح الدين في طرابلس ، والتي شوهت أو قتلت مدنيين عادوا إلى منازلهم لقضاء عطلة العيد.

قال سعادة نائب الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة في جنيف عثمان أبو فاطمة آدم محمد ، الذي يرأس أعمال المعاهدة ، "ينبغي أن تكون التقارير المتعلقة باستخدام الألغام المضادة للأفراد ذات طبيعة مرتجلة التي تستهدف المدنيين مصدر قلق ليس فقط لأعضاء معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد ، ولكن للمجتمع الدولي بأسره. على مدى العقدين الماضيين ، أدركت الأغلبية الساحقة من الدول خطورة استخدام وإنتاج وتخزين ونقل هذه الأسلحة الفتاكة و القبول بأن تكون ملزمة باتفاق دولي للتخلي عنها ".

كما قال السفير " نطالب باحترام القاعدة التي أرستها المعاهدة ، وباتخاذ جميع التدابير لحماية صحة وأرواح المدنيين الأبرياء الذين يقعون ضحية لحالات الصراع في أي مكان في العالم. إننا ندين بأشد العبارات الممكنة استخدام هذه الأسلحة من قبل أي طرف ، وندعو إلى الوقف الفوري لاستخدام الألغام المضادة للأفراد. في حين أن ليبيا ليست طرفا بعد في معاهدتنا ، ونتيجة لهذه الحوادث ، يجب اتخاذ تدابير طارئة لمنع وقوع إصابات جديدة ، بما في ذلك من خلال توفير التوعية بمخاطر الألغام وأنشطة الحد منها وضمان إزالة هذه الأجهزة على سبيل الأولوية. ندعو المجتمع الدولي لتوحيد جهوده لدعم هذه الجهود لتجنب المزيد من المعاناة ".

ملاحظة تحريرية: تم اعتماد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والمعروفة أيضاً بمعاهدة أوتاوا في عام 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 1 آذار / مارس 1999. هناك 164 دولة طرف تمثل أكثر من 80٪ من دول العالم. وقد قامت هذه الدول مجتمعة بتدمير ما يقرب من 53 مليون لغم مضاد للأفراد من مخزون الألغام ، وأطلقت ملايين الأمتار المربعة من الأراضي التي كانت ملوثة من قبل. كانت الاتفاقية أول معاهدة متعددة الأطراف تأخذ في الاعتبار حقوق ضحايا السلاح. شاركت ليبيا في عدد من اجتماعات الاتفاقية بصفة مراقب.